قطر: سنساعد المعارضة السورية حتى إذا تخلى عنها ترامب

دمشق: فرار 400 مدني من شرق حلب إلى مناطق سيطرة النظام

«اليونيسيف»: تحذر من مصير الأطفال تحت الحصار

من سكان حلب

الأسد يصادر منزل رفيق الحريري في دمشق

اليونيسيف: نصف مليون طفل تحت الحصار بسبب الحرب السورية

انفجار يهز بلدة بشمال سوريا وأنباء عن قتلى ونقل مصابين لتركيا

اسطنبول-دمشق-«وكالات»: أكد وزير الخارجية القطري أن بلاده ستواصل تسليح المعارضة السورية حتى إذا انتهى الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب، الدعم الأميركي، وذلك في دلالة على تصميم الدوحة على مواصلة سياسة قد يتخلى عنها ترمب.

لكن الوزير محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، قال في مقابلة مع رويترز إن قطر لن تذهب «بمفردها». وتقدم للمعارضة صواريخ تحمل على الكتف للدفاع عن نفسها ضد الطائرات الحربية السورية والروسية.

وقال الوزير إنه رغم احتياج المعارضة لدعم عسكري فإن أي خطوة لتزويدها بأسلحة مضادة للطائرات تحمل على الكتف ستحتاج إلى موافقة جماعية من الأطراف الداعمة للمعارضة.

من جهتها قالت مصادر أمنية وطبية إن انفجارا هز أحد الشوارع في بلدة الراعي بشمال سوريا يوم الأحد فيما يعتقد أنه هجوم انتحاري نفذه تنظيم الدولة الإسلامية. وذكرت تقارير أن الانفجار ربما أوقع قتلى في حين قالت مصادر أمنية وطبية إن 12 مصابا أغلبهم من الأطفال نقلوا لمستشفى تركي.

وبلدة الراعي الواقعة على بعد كيلومترين جنوبي إقليم كلس الحدودي التركي تقع في منطقة تخضع لسيطرة مقاتلي المعارضة السورية المدعومين من تركيا بعد استعادتها من يد الدولة الإسلامية خلال عملية (درع الفرات) التي بدأت في أغسطس.

ولم تتوفر تفاصيل إضافية على الفور لكن وكالة دوجان التركية للأنباء نقلت عن مصادر محلية قولها إن الانفجار وقع بسبب سيارة ملغومة وتسبب في مقتل عدد من السوريين.

وتحاصر فصائل من المعارضة السورية تدعمها تركيا بلدة الباب الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية والواقعة على بعد نحو 30 كيلومترا إلى الجنوب من الراعي وذلك في إطار عملية درع الفرات.

ونقلت وكالة الأناضول التركية الرسمية عن الجيش التركي قوله في وقت سابق أمس الأحد إن متشددي الدولة الإسلامية أطلقوا صاروخا في منطقة الخليلية الواقعة في ذات المنطقة من شمال سوريا تسبب في ظهور أعراض استنشاق «غاز كيماوي» على 22 مقاتلا من المعارضة السورية.

وذكرت صحيفة حريت على موقعها على الإنترنت أن 22 من مقاتلي المعارضة نقلوا إلى مستشفى في إقليم كلس الحدودي التركي للاشتباه في إصابتهم بتسمم كيماوي بعد أن عانوا من إعياء مستمر وصداع حاد في أعقاب هجوم الخليلية.

لكن الأناضول قالت إن تحليلا تاليا لإدارة الكوارث والطوارئ التركية لم يرصد مواد كيماوية وإن الأعراض ناجمة عن مادة شبيهة بالغاز المسيل للدموع على ما يبدو.

وقال الجيش إن المقاتلات التركية دمرت أربعة أهداف للدولة الإسلامية في منطقة آتمة قرب الباب خلال الأربع العشرين ساعة الماضية وإن مقاتلا من المعارضة السورية المدعومة من تركيا قتل وأصيب 14 آخرون في اشتباكات.

ويوم الخميس قتل ثلاثة جنود أتراك في ضربة جوية في سوريا قال الجيش إنه يعتقد أن القوات الجوية السورية شنتها. وتزامنت الضربة مع الذكرى الأولى لإسقاط تركيا مقاتلة روسية فوق سوريا مما أثار مخاوف من تصعيد في الصراع.

وبعد الضربة الجوية قالت وكالة دوجان إن تركيا نشرت أنظمة دفاع جوي في إقليم غازي عنتاب قرب حدودها مع سوريا لاستهداف الطائرات التي تطير على ارتفاع منخفض.

وناقش الرئيس التركي رجب طيب إردوغان الضربة الجوية مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين يوم الجمعة. وقالت مصادر في مكتب إردوغان إنهما تحدثا مجددا في وقت متأخر من مساء السبت عن «سوريا والجهود المبذولة لحل المأساة الإنسانية في حلب».

وروسيا هي الحليف العسكري الرئيسي للرئيس السوري بشار الأسد فيما تدعم تركيا مقاتلي المعارضة الساعين للإطاحة به.

ولم تستعد موسكو وأنقرة علاقاتهما التي تضررت بسبب واقعة إسقاط الطائرة الروسية في نوفمبر تشرين الثاني 2015 إلا في أغسطس آب. وعلى الرغم من أن البلدين يسعيان لأهداف متناقضة في سوريا فقد قللت تركيا مؤخرا من انتقادها العلني للأسد عما كان في السابق.

من جهة أخرى فر أكثر من 400 مدني ليل السبت من الأحياء التي تسيطر عليها الفصائل المعارضة في مدينة حلب إلى مناطق تحت سيطرة قوات النظام السوري تزامنا مع سيطرة القوات الحكومية على حي استراتيجي، وفق ما أكد المرصد السوري لحقوق الإنسان الأحد.

وقال مدير المرصد، رامي عبد الرحمن، إن «أكثر من 400 مدني من سكان حيي الحيدرية والشعار في شرق حلب، توجهوا ليلا إلى مساكن هنانو، أثناء تقدم قوات النظام فيها».

وأوضح أن قوات النظام «نقلتهم ليلا إلى مناطق سيطرتها شمال حلب، وتحديدا الشيخ نجار، قبل أن يصل قسم منهم صباح الأحد إلى الأحياء الغربية في المدينة».

وتمكنت قوات النظام السبت من السيطرة بالكامل على حي مساكن هنانو الاستراتيجي، بعد أسبوع من الاشتباكات العنيفة ضد الفصائل المعارضة.

واستانفت قوات النظام في 15 نوفمبر حملة عسكرية ضد الأحياء الشرقية في مدينة حلب، بهدف استعادة السيطرة عليها.

ودفعت الاشتباكات العنيفة في الأيام الأخيرة عشرات من العائلات إلى النزوح من مناطق الاشتباك إلى أحياء أخرى تحت سيطرة الفصائل المقاتلة. وتمكنت 5 عائلات على الأقل من الوصول إلى حي الشيخ مقصود ذي الغالبية الكردية في حلب.

وتتهم قوات النظام الفصائل المعارضة بمنع المدنيين من الخروج من الأحياء الشرقية واستخدامهم كـ«دروع بشرية».

ويعيش أكثر من 250 ألف شخص محاصرين في الأحياء الشرقية في ظل ظروف معيشية صعبة. وكانت آخر قافلة مساعدات دخلت شرق المدينة في يوليو الماضي.

وتعد سيطرة قوات النظام على مساكن هنانو ضربة موجعة للفصائل المقاتلة التي تسعى قوات النظام إلى تضييق الخناق عليها.

وتخوض قوات النظام، الأحد، معارك عنيفة على أطراف حيي الصاخور والحيدرية المتاخمين لمساكن هنانو، وفق المرصد السوري.

وتترافق المعارك مع قصف مدفعي وجوي عنيف لقوات النظام على مناطق الاشتباك وأحياء عدة في شرق المدينة.

وأحصى المرصد مقتل 18 مدنيا على الأقل في الأحياء الشرقية السبت جراء القصف والغارات، فيما قتل 4 مدنيين على الأقل، وأصيب العشرات بجروح جراء قذائف كتيفة أطلقتها الفصائل على غرب حلب.

ويتيح تقدم قوات النظام من مساكن هنانو إلى حي الصاخور الذي بات وفق المرصد «تحت مرمى نيرانها باعتباره منطقة منخفضة، فصل الأحياء الشرقية إلى جزءين عبر عزل القسم الشمالي منها عن الجنوبي».

وبحسب عبد الرحمن، «تبعد أقرب مواقع قوات النظام على أطراف حي الصاخور عن مواقعها في الجهة المقابلة، وتحديدا على أطراف حي سليمان الحلبي، نحو كيلومتر ونصف» كيلومتر.

ويجمع محللون على أن معركة حلب أشبه بـ«معركة تحديد مصير»، ومن شأن نتائجها أن تحسم مسار الحرب المتواصلة منذ أكثر من خمس سنوات والتي أوقعت أكثر من 300 ألف قتيل.

على صعيد كنصل أعلنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، أن نحو نصف مليون طفل يعيشون داخل مناطق محاصرة في سوريا، لا تصل إليها المساعدات الإنسانية الأساسية.

وجددت المنظمة في بيان نشرته على موقعها الرسمي، مطالبتها جميع الأطراف دون تحديدها، برفع الحصار والسماح بالوصول الفوري وغير المشروط للمساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة.

وقال المدير التنفيذي للمنظمة أنتوني ليك إنه «بالنسبة لملايين الأشخاص في سوريا تحولت الحياة إلى كابوس، لاسيما بالنسبة لمئات الآلاف من الأطفال الذين يعيشون تحت حصار في 16 منطقة (لم يذكرها)، 100 ألف منهم في الأحياء الشرقية لحلب وحدها».

وأضاف ليك أن «الأطفال إما يقتلون، أو يصابون بجروح دون إمكانية الحصول على الدعم الطبي، أو يموتون جوعًا في ظل ندرة الطعام».

وأشار البيان إلى أن بعض المناطق المحاصرة «تلقت خلال العامين الأخيرين مساعدات إنسانية ضئيلة، وبعضها لم يتلق أي شيء على الإطلاق».

وفي وقت سابق، قال وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، ستيفن أوبراين، إن «عدد السكان داخل المناطق المحاصرة في سوريا وصل إلى مليون شخص».

وفي السياق ذاته، أفادت منظمة «أنقذوا الأطفال» (Save the children) في تقرير لها إن هناك «زيادة مقلقة» في محاولات الانتحار بين الأطفال في بلدة مضايا بريف دمشق الغربي، والتي تخضع لحصار قوات النظام.

وتشهد أحياء حلب الشرقية قصفاً غير مسبوق من قبل نظام بشار الأسد وحلفائه أسفر عن سقوط مئات القتلى والجرحى.

من جهة أخرى قال موقع «هاشتاج سيرياء السوري، وهو مؤسسة إعلامية مرخص لها بالعمل رسميا في سوريا، إن سلطات النظام السوري سفيدا أمس الأحد، إجراءات الاستيلاء على منزل رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري في دمشق.

وجاء في خبر الموقع المرخص، والذي نشره خبره عن الموضوع بتاريخ 25 من الجاري، أن مصادر قضائية تابعة لنظام الأسد أبلغته عن «انتهاء الإجراءات القانونية لنقل ملكية منزل رئيس الحكومة اللبنانية الراحل رفيق الحريري».

لماذا تريد إيران إنشاء قاعدة بحرية في سواحل سوريا؟

إيران تتجه لبناء قواعد بحرية في سورية

كشف إعلان إيران عن نيتها بناء قواعد عسكرية في سواحل سوريا بالتزامن مع سيطرة ميليشيات الحشد الشعبي العراقية الموالية لطهران على مناطق عند أطراف تلعفر شمال غرب العراق في محافظة نينوى، عن اكتمال المخطط الإيراني لإنشاء الممر الاستراتيجي البري الذي يخترق العراق، ثم شمال شرق سوريا إلى حلب وحمص، وينتهي بميناء اللاذقية على البحر المتوسط.

وكان رئيس هيئة الأركان الإيرانية، اللواء محمد باقري، أعلن السبت، أن بلاده تتجه نحو «بناء قواعد بحرية في سواحل سوريا واليمن، لحاجة الأساطيل الإيرانية للقواعد بعيدة»، على حد قوله.

وياتي هذا الاعلان بعيد إعلان ميليشيات الحشد الشعبي عزمها التوجه إلى سوريا للقتال إلى جانب قوات نظام الأسد بعد معركة الموصل، تنفيذا لأوامر إيرانية، فضلا عن تواجد مجموعات من الحشد منذ سنوات في سوريا، تقاتل تحت إمرة الحرس الثوري ضد فصائل المعارضة السورية المسلحة.

وليست هذه المرة الأولى التي تتحدث فيها إيران عن نيتها التواجد على سواحل المتوسط في سوريا، حيث كشف قائد القوة البحرية في الحرس الثوري الإيراني، الادميرال علي فدوي، في إبريل الماضي، عن إرسال وحدة بحرية خاصة إلى شواطئ سوريا.

وردا على سؤال حول أسباب تواجد القوات البحرية الإيرانية على السواحل السورية، قال فدوي بأن «الثورة الإسلامية الإيرانية لا حدود لها، وأينما تطلب الأمر سيتواجد الحرس للدفاع عن الثورة»، على حد تعبيره.

وكان نائب الحرس الثوري الإيراني حسين سلامي، قال في تصريحات له في 31 أكتوبر الماضي، إن حدود إيران وصلت إلى البحر الأحمر وشرق البحر الأبيض المتوسط».

وزادت إيران من تدخلاتها وتهديداتها العسكرية ضد دول المنطقة لاسيما بعد الاتفاق النووي الذي أبرمته مع الدول الست الكبرى، حيث يرى محللون أن الأموال التي يتم الإفراج عنها تستغلها طهران في تمويل ودعم الإرهاب في المنطقة خدمة لسياساتها التوسعية.

بدعوة من الاتحاد العام التونسي للشغل

آلاف العمال في «صفاقس» التونسية يحتجون ضد قرار تجميد الأجور

تجمع آلاف العمال بمدينة صفاقس جنوبي تونس، إمس الأحد، بدعوة من الاتحاد العام التونسي للشغل، تنديدا بما اعتبره «إخلال الحكومة باتفاقية وقعتها العام الماضي تتعلق بزيادة أجور القطاع العام».

ورفع العمال المحتجون، شعارات تطالب بعدم التراجع عن حقهم في زيادة الأجور، وعدم الرضوخ لإملاءات صندوق النقد الدولي (في إشارة لبرنامج القرض الذي حصلت عليه تونس من الصندوق وفق شروط وإصلاحات اقتصادية منها ضبط نفقات الأجور).

والخميس الماضي، هدد «الاتحاد العام التونسي للشغل»، بإمكانية تنفيذ إضراب عام يوم 8 ديسمبر المقبل، ما لم تتراجع الحكومة عن خطة تجميد الأجور في مشروع الميزانية الجديدة.

وقال «سمير الشفي» الأمين العام المساعد للاتحاد: «ندعم أي إصلاح جبائي حقيقي قائم على الإنصاف والعدالة، و نرفض السير بالنظام الحالي، الذي يريدنا أن نقبل بمنطق توارث الفقر».

وحمل «الشفي» في تصريح للأناضول، الحكومة «مسؤولية ما قد تؤول إليه الأمور من توتر عام للمناخ الاجتماعي»، إذا واصلت (أي الحكومة) في تعنتها.

وقال الاتحاد في بيان صدر عنه، إنه سيمضي قدماً في الإضراب العام، إن لم يتم تطبيق بنود اتفاقية رفع أجور عاملي القطاع العام.

وكانت حكومة رئيس الوزراء يوسف الشاهد، اقترحت تجميد أجور القطاع العام في موازنة العام المقبل، لكن خطتها وجدت رفض قطاعات تونسية، من بينها اتحاد الشغل.

ويقدّر حجم موازنة الدولة لعام 2017 التي انطلق البرلمان في مناقشتها الأسبوع الماضي، قبيل إقرارها في قانون والمصادقة عليها، 32 مليار دينار (حوالي 15 مليار دولار)، بعد أن كانت 29 مليار دينار (13.4 مليار دولار) في 2016. وتأتي هذه الاحتجاجات، قبل يومين من انطلاق أعمال مؤتمر للاستثمار، تعرض فيه تونس مشاريع بـ 50 مليار دولار أمريكي. وتنقل رسالة للمستثمرين أن اقتصاد البلاد الذي تعرض لهزات خلال السنوات الخمس الماضية، أصبح قوياً وجاذب.

اتحاد العمال التونسي يحتج ضد قرار تجميد الأجور